الاتجاهات والإمكانات والفرص في التعليم العالي بتركيا

مصطفى آيدن*

ملخص: يتناول هذا المقال نقاشًا حول الجامعات خلال القرن المنصرم، التي تُعدّ إحدى قاطرات الاتجاهات الحديثة، ويهدف إلى دراسة توفير الإمكانات والفرص من خلال "التعليم العالي" في تركيا، إذ أظهرت الدراسات والبحوث المحلّية والعالمية أن نظام التعليم العالي يتشكل بشكل أساسي من سبعة مباحث، أهمها "الإدارة أو الحُكْم"، وأن لنظام الجامعة الجديد الذي يعتمد على الأنظمة الرقمية ويركز على ريادة الأعمال والتقنيات المبتكرة– دورًا كبير في إنتاج المعرفة، وأن هذا الأمر لن يتمّ التوصّل إليه إلا من خلال تعاون أصحاب المصلحة، داخليًّا وخارجيًّا، بتقديم تعليم كميّ وكيفيّ متوائم مع العولمة وطبيعة العالم اليوم.

* جامعة إسطنبول أيوان سراي، تركيا

Current Trends and Potential Opportunities in Turkish Higher Education

MUSTAFA AYDIN*

ABSTRACT In this article. the modernized trends. and educational opportunities for higher education are considered in a systematic manner. It also discusses the main local and universal reviews and criticism regarding the basic seven themes of which university's system is composed of. In this context. the universities have been anticipated to educate the citizens of the global world while taking the local needs into account. All these promote the nature of being an "entrepreneurial university." As a whole. the operation of the main six principles. that are discussed in details in the article. would enhance universities system to keep pace with the developing global market.

* Istanbul Ayvansaray University, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/3)
212 - 197

المدخل

لا بـدّ من مسـايرة عصر العولمة الذي نعيش فيه الآن ومتطلباتـه المجتمعية وتنوعه المعرفي، ولأن العلم والمعرفة مقومات عصر العولمة الأساسية فمن المهمّ خلق مجتمع متعلّم من أجل أن نحافظ على مكانة متميزة في هذا العالم.

نجد أن البلاد التي تهتمّ بتنمية مواردها البشرية، وزيادة مهارات الإنسان وقدراته، والعمل عـلى تأهيله وتدريبه ليكون منتجًا وقادرًا فيعود عليها بالنفع المباشر- تسـتثمر كلّ ما تملك من ثـروات ومصـادر اسـتثمارًا إيجابيًّا، ومن هنا تحقق تقدمًا ملموسًـا، وتصبح قـوة لا بأس بها في مجالات شتى، أبرزها المجالات التكنولوجية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية.

ويُعَـدّ التعليـم العـالي ومؤسسـاته من أبرز هـذه المجالات التـي بدأت تشـقّ طريقها نحو التطوير بنهج معرفيّ نهضوي وبآليات منهجية، والتي جاءت اسـتجابةً لمتطلبات سـوق العمل مـن جهة، والثـورة التكنولوجية الكبرى من جهة أخرى، وبخاصة بعـد التغيرات الهائلة التي حدثت في القرن الحادي والعشرين، وأثر هذا التطور في سوق العمل وتنوع العرض والطلب؛ لهذا السـبب خاصة بدأت مؤسّسـات التعليم العالي تُطوِّر نفسها وتوفر بيئة تعليمية لأفرادها؛ تبعًـا لفرص العلم والتكنولوجيا التي تتطور بطبيعة التغـير العام في القرن الحادي والعشرين. تاريخيًّـا، تأتي التطورات السريعة التي نُفِّذت في مؤسسـات التعليـم العالي حتى يومنا هذا، من قبيـل تطوير العلـوم وإتاحة فرص ومجـالات معرفية وعملية واسـعة ومتنوعـة للطلاب- في مقدمـة المجـالات التي اتّخذت نهجًا إصلاحيًا يتناسـب مع العصر الحـالي. يتناول هذا البحث الاتجاهـات الجديـدة أو الإمكانات/ الفُـرَص التي أحدثها القرن الحـادي والعشرون في مجال التعليم العالي.

الاتجاهات الجديدة في التعليم العالي:

الإدارة

سـبّبَت التطـوراتُ الاقتصادية والاجتماعيـة والتكنولوجية الحاليـة، والمفاهيم الجديدة في المجال الإداري- ظهور مفاهيم ومؤسسات جديدة في مجال الإدارة، وتغيّرًا سريعًا، وتحوّلًا في مفاهيم إدارة المؤسسـات عمومًا. والإدارة هي أحد المفاهيم الشهيرة التي أثّرت في العديد من التخصصات، من إدارة الأعمال إلى الإدارة العامة، ومن العلاقات الدولية إلى التعليم، ولاسيما في الإدارة العامة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة[1].

ولد مفهوم الإدارة وأنموذجها/ نهجها منذ عام 1990، وتسـارعت وتيرة شهرته وتأثيره منـذ عـام 2000، ولا يـزال هـذا المفهوم من المبـادئ الأساسـية التي جـددت تعريف وتغيير وظائف الدولة؛ ولا يقتصر تأثيره على نموذج التنمية الاقتصادية فحسب، بل في الوقت نفسه يؤثـر أيضًـا في وظائـف الدولة، والمؤسسـات الجديدة التي ستُؤَسَّـس للوفاء بهـذه الوظائف، ومفهوم الديمقراطية، والبرامج الاجتماعية، وحتى ثقافة ريادة الأموال[2].

إنّ "الحوكمة/ الحكم" مفهوم يجمع بين مفهومَي "الإدارة" و"التواصل"، وهذا تحوّل في شكل العلاقات بحيث تكون ديمقراطية ومتبادلة بين الطرفين، وهي مبنيّة على منفعة متبادلة. على سبيل المثال، تُعَدّ المبادئ الأساسية اللازمة للحكومة الرشيدة: الشفافية، والانفتاح، والمساءلة، والمشاركة، والفعالية، والالتزام بالقانون والمسؤولية الاجتماعية[3].

في هذا السياق، يُشكّل مبدأ المساءلة سلسلة من المعايير المادية والملموسة على مستوى التعليم العالي، والتي تُطبَّق بعمق على الفاعلين في التعليم العالي. إنّ كيفية إتمام المساقات الموجودة في مستويات التعليم العالي، وتعريف معايير النجاح بالنسبة للمتعلمين والمعلّمين، واكتشاف وتوسيع طرق التنافس مع السوق الخارجية- ما هي إلا عدد قليل من النقاط التي ستوفرها الحوكمة لأصحاب المصلحة/ رؤوس الأموال في الجامعة.

إنّ المشاركة -وهي مبدأ مطلوب للحكم الرشيد على مستوى التعليم العالي نيابة عن جميع أصحاب المصلحة- يُمكن أن تؤدي إلى نتائج فعّالة ومثمرة اجتماعيًّا، وهذا لن يتمّ إلا من خلال إدراج نهج جديد وعادل وتشاركيّ على المستوى الوطني؛ لأن نظام التعليم العالي الجيد يتطلب إدارة جيدة، وفهماً جيد للتواصل. وبهذا الشكل يمكن اعتبار مبادئ الحوكمة الرشيدة ومبادئها التي سبق ذكرها فرصة أو إمكانية لتطوير مجال التعليم العالي على السواء.

العولمة والمنافسة

إنّ الجامعات منذ مرحلة التأسيس تحاول أن تكون منظمة، بحيث تلبي احتياجات الطلاب المختلفة في المجالات الأكاديمية والاجتماعية والثقافية. وفي محاولة لخلق ديناميكية بناءّة بدأت حركة الإصلاح منذ بداية الثمانينيّات، وتسارعت منذ ذلك الحين. ومنذ النصف الثاني من

إنّ الجامعات منذ مرحلة التأسيس تحاول أن تكون منظمة بحيث تلبي احتياجات الطلاب المختلفة في المجالات الأكاديمية والاجتماعية والثقافية. وفي محاولة لخلق ديناميكية بناءً بدأت حركة الإصلاح منذ بداية الثمانينيّات وتسارعت منذ ذلك الحين

القرن العشرين تأثرت حركة إصلاح التعليم العالي بشدة بظاهرة العولمة، وكذلك كانت حركة الطلاب بطبيعة الحال متأثرة بالعولمة[4].

إنّ نظام التعليم العالي في تركيا يمكن اعتباره بجميع أبعاده الشرطَ الأساسيّ لانخراط تركيا في المجتمع الدولي؛ لأنه إضافة إلى الميزة الجيوسياسية والنسيج التاريخي المصاحب لتأسيس تركيا- سيسهم رفع مستوى التعليم العالي التركي في تقوية حضور أمتنا بوصفها قوة عالمية في خضم القوى العالمية الأخرى. إن ازدياد النفوذ العالمي لبلدنا، وتراكمه التاريخي والثقافي، واستقراره الاقتصادي- خلق حوارًا وتفاعلًا مع العالم بشكل متزايد. وفي هذا السياق أصبح التعليم العالي أحد أهم عناصر القوة الناعمة لتركيا في الساحة الدولية.

إنّ تدويل (جعله دوليًّا) التعليم العالي في تركيا له أهميته، ليس فقط من حيث الإسهام في الوضع الإقليمي والعالمي، بل في الوقت نفسه لإثراء مفهوم الجامعة في جميع النواحي، وله أهميته كذلك في تمكين جامعاتنا من تحسين جودة التعليم والبحوث؛ لذا يجب أن تضع تركيا مُهمة الارتقاء بالتعليم العالي وانطلاقته من المحلية إلى الإقليمية بل وإلى الدولية ضمن إستراتيجيتها الدولية، بل ومن أهدافها العالمية باعتباره أداة من أدوات قوتها الإقليمية. وفي هذا السياق، لا بد من وجود إستراتيجية قابلة للتنفيذ لتطوير العلاقات في مجال التعليم العالي، ليس فقط في نطاق الجغرافية القريبة من تركيا، بل تتعدى ذلك إلى البلدان الآسيوية والإفريقية وأمريكا اللاتينية.

إنّ الهدف الرئيس للعولمة والمنافسة في التعليم العالي هو وضع آليات تضمن أن تجعل الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في تركيا في مكانة مركزية، وتكون بطبيعة الحال موافقةً لمكانة تركيا العالميةً، وترفعها إلى مستوى يتّفق مع أهدافها السياسة الاقتصادية والخارجية؛ وذلك من خلال اتخاذ إجراءات مؤسسية في البلاد لتحقيق النجاح على المدى الطويل، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان علامتها التجارية في العالم، حتى تتمكن من تنفيذ سياسة متعددة الأبعاد ومتعددة الأطراف بحيث تنجح بدمج جهود جميع أصحاب المصلحة. وتحقيقًا لهذه الغاية على الجامعات التي يراد تدويلها أن تُخرِّج طلابًا واسعي الثقافة، ومدركين أكاديميًّا وعلميًّا للعالَم من حولهم، ومؤهلين بمهنية عالية. وتباعًا سيشكل طلاب هذه الجامعات الدولية والذين تخرجوا بمؤهلات مهنية عالية مصدر الهيبة للجامعات[5].

إنّ جميع الآليات والعوامل التي تؤدي إلى العولمة مترابطة، ويؤثر بعضها في بعض، ولا يمكن اعتبار العولمة مستقلة عن التعليم.[6] إذ سهّلت العولمة الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات من خلال فتح الطريق أمام النقل والاتصالات، وأدّى ذلك بدوره إلى زيادة عدد الطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم في الخارج لأغراض مختلفة. ونتيجة لذلك، أصبح

التعليم حالة دوليّة، وأصبحت المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي تعطي أهمية للبحث عن الشراكة [7].

تطوّرُ مؤسساتُ التعليم العالي في السنوات الأخيرة إستراتيجيات مختلفة، وتأخذ أدوارًا أكثر نشاطًا للحصول على حصة أكبر من العدد المتزايد للطلاب الدوليين/ الأجانب. في العام الدراسي 2016–2017 كان 1.5 ٪ من الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من الطلاب الأجانب. عندما تُفحَص النسب المئوية وفقًا لمستوى تعليمهم نجد أن 1.8 ٪ من الطلاب الدوليين في مرحلة الليسانس (هذه القيمة لعام 2013 هي 1 ٪)، وحوالي 4 ٪ في برامج الماجستير (4 ٪ لعام 2013)، وحوالي 8.3 ٪ في برامج الدكتوراه، (وهذه القيمة 4 ٪ لعام 2013)[8]. ويبدو أن النسبة المئوية للطلاب الدوليين المسجّلين في برامج البكالوريوس والدكتوراه، بشكل خاص، تضاعفت بالمقارنة بين عامَيّ 2013 و2017. كما أن تنقل الطلاب الأجانب، وهو أحد الاتجاهات اللافتة للنظر في التعليم العالي، يجلب معه المنافسة أيضًا، وتهدف هذه المنافسة إلى توفير طاقم أكاديمي جيّد، وتمويل كاف، ويتطلب إجراءَ دراساتٍ علمية مشتركة، وتقاسمها بينَ مؤسسات التعليم العالي.[9] في هذه النقطة يجب على مؤسساتٍ التعليم العالي أن تولي أهمية للتمييز بين المهمّة والرؤية عند تطبيقها في المؤسسات الناجحة الأخرى، وأن تولي أهمية للمنافسة بناءً على مفهوم التميز، وأنظمة ضمان الجودة، وكذلك الترتيب الدولي للجامعة.

في التحليلِ النهائي، وفي سياق الحديث عن التعليم العالي يمكن اعتبار ظاهرتَي العولمة والمنافسة مجالًا يمكن الاستثمار فيه أو فرصة واقعية. إن نظام الجامعة الذي يتحدث بلغة العلوم العالمية ويعلّم العلوم العالمية المتكاملة– يحمل معه مجموعة من الفرص والإمكانيات الجادة للمشاركين فيه، ويمكن توسيع واستثمار هذه الإمكانات والفرص في ثلاثة محاور مترابطة بشكلٍ أساسي، وأول محور العلماءُ الذين يُعرَفون بأنّهم روّاد الأعمال الفكريين. إنّ أنظمة الجامعة التي يتصدر فيها الأكاديميون الذين يبحرون في العلوم، ويستخدمون المصطلحات المشتركة، ويجعلون الكفاح الفكري أساسيًّا في منظور عالمي– فرصة جدية في ساحة التنافس العالمية. والمحور الثاني هو البيئة المادية والمشاركة الأكاديمية التي يجد الطالِب/ العالم نفسَه فيها. بوضوح أكثر، يجب اعتبار وجود إمكانات البنية التحتية (التكنولوجيا، المكتبَات، المختبرات...إلخ) أو تطوير معامل التطبيق الأساسية للعلوم– فرصةً جادة. يمكن أيضًا تقديم الثقافة العلمية التي أنشأتها هذه المؤسسات والمعرفة المتراكمة مع الوقت قوةً دافعة ثالثة، أو فرصة فكرية واجتماعية تُشكَّل من خلال إكمال أو إتمام المحاور السابق ذكرها.

نظم ضمان الجودة والاعتماد

في عالم يتحوّل بسرعة إلى العولمة تكون أنظمة التعليم العالي بطبيعة الحال في تنافس دائم. وهناك حاجة إلى النمو المخطط له، مع توفير المؤهلات اللازمة في سياق التعليم والبحث

والخدمـات، وذلـك من أجل بقاء مؤسسـات التعليم في هذه المنافسـة. ويوضّـح هذا الوضع ضرورة أن تصبح المهنة الأكاديمية جذابة، فضلًا عن توحيد معايير جودة المجال الأكاديمي.

يُعـرَّف ضمان الجودة بأنـه: "جميع العمليات المخططة لها، والمنهجيـة التي يمكن أن تضمن امتثـال مؤسسـة أو برنامج للتعليم العالي بشـكل كامل لعمليات الجـودة والأداء، بما يتفق مع معايير الجودة الداخلية والخارجية".

وأمـا الاعتماد فهو نظام ضمان جودة معتمد، وعملية تمت الموافقة على صلاحيتها وكفاءتها وموثوقيتها.

بناءً على ما سـبق، يمكن أن يقال: إنّ الاعتماد وضمان الجودة متكاملان مع بعضهما بعضًا. تُشـغَّل أنظمة الجودة والاعتماد وفقًا لمعايير معينة. ووفقًا لآقتان وكنجيل (2007) فإن المعايير التـي ينبغـي وجودها في دراسـات الاعتـماد عُيِّنت بحسـب معايـير برنامج أهـداف الطلاب والتربيـة والتعليم، وإنتـاج البرامج وتقييمها، وجودة أعضاء هيئـة التدريس، والبنية التحتية، والدعم المؤسسي، والموارد المالية، ومعايير البرنامج.

إنّ معرفة قيمة الجودة والاعتماد وتطبيقهما في مؤسسات التعليم العالي مهمة للغاية. وبشكل أكثـر تفصيـلًا، فإن الاعتماد في التعليـم العالي يوفّر المؤهلات الأكاديمية التي تسـهم في تعرّف مؤسسـات التعليـم العالي بعضها على بعض، ولا شـّك أنـه بذلك يعطي الثقة أن المؤسسـات المعتمدة سـتلبّي احتياجات التعليم والتدريب، بالتوازي مع مقارنة الدبلومات والتوصيفات العلمية والأكاديمية.

إضافـة إلى هـذه فإنه يوفر التقييم الذاتي للمؤسسـة، ويسـمح بالتقييم الداخلي للمؤسسـة بشـكل متقطـع عبر سـلطات الاعتماد المسـتقلة عن المؤسسـة. وهـذا يوفّر بـدوره للجامعات آليات المراقبة، والتنسيق، والتقييم، وتوفّر التفكير النقدي البنّاء الذي يساعد على تطوير وتهيئة وجهوزيـة العملية التعليمية في مؤسسـات التعليم العالي، والذي يعـد أعقد الحلقات في دورة التعليم وفضاءاته المتنوعة. إنّ تقديم خدمة تعليم عالٍ مثبت ومعترف به على المستويين الوطني والدولي يوفّر فرصًا كثيرة ويتيح خيارات عدة للجميع.

نموذج جامعة رواد الأعمال

تدفـع زيادة المنافسـة المتزايدة في مجال التعليـم العالي ومطالب التعليـم الجماعي الجامعات إلى البحـث عـن مصادر جديـدة، وتُجْبرها على العمل بشـكل مغامر. مرّت الظاهـرة الجامعية عـبر مراحل أساسـية منذ تأسيسـها. في البداية كانت الجامعـات تهتمّ بالمهمّـة التعليمية نتيجة للاحتياجـات التي أتـى بها المجتمع الصناعي، فضلًا عن الاهتمام برسـالة الجامعة الأكاديمية ووظيفتهـا البحثيـة. في عـالم اليـوم الذي تتطور فيـه العلـوم والتكنولوجيا بسرعـة، اعتمدت الجامعات إسهامًا مباشرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في عالـم يتحـوّل بسرعة إلـى العولمة تكون أنظمـة التعليـم العالـي بطبيعـة الحال في تنافس دائم. وهناك حاجة إلى النمو المخطط لـه مـع توفيـر المؤهـلات اللازمة فـي سياق التعليم والبحث والخدمات وذلك من أجل بقاء مؤسسات التعليم في هذه المنافسة

وأشار روبرتسون في بحثه الذي قام به سنة (2008) إلى متطلبـات الجامعـة الريادية: وهي قِيـادة قوية تدعم قـدرات ريـادة الأعـمال الموجـودة في جميـع الجامعات، وتعمل عـلى تحقيق روابـط قوية مع أصحـاب المصلحة مـن خـارج الجامعـة، والذيـن يمكنهـم أن يسـهموا في دعـم الجامعة من خلال التعاون بين الجامعات وتفعيل الصناعة، مع اسـتخدام تقنيات التعليـم المبتكرة لأعمال المقـاولات، فضلًا عن إزالة الحدود التي تحول بين تدفق المعلومات الفعّال بين المؤسسـات، مـن خلال ما تقدمه مناهج التعليم المتعددة من التخصّصات التي يمكن أن تحل مشكلات العالم .

يوجـد لـدى الأكاديميـين الذين يعملـون في الجامعـة الريادية العديد من المهـارات التي تؤهّلهم للأخذ بزمام المبادرة، وتقديم ما يلزم من مسـاعدة في الأنشـطة الطلابية. ومن ميزات تلـك الآليات المشروعات المبتكـرة التي ينفذها الطلاب، وتظهر قدرتهـم الفائقة في تنظيمها، وما تعكسـه من قدرات وميزات يتمتعون بها، وتسـهم في تشـجيعهم حتى تتسنى لهم ديمومة الإنتـاج والابتـكار اللذين يتأتّيان لهم من خلال اطّلاعهم عـلى التقنيات والتطورات المبتكرة، وهذا لا شك هو هدف الجامعة التي تسهّل وتسرّع من إنتاج هذا النوع من الأنشطة على أيدي هذه النوعية من الطلاب المتميزين.

وتسهم هذه الأنشطة المشتركة والتفاعلات القائمة بين الأكاديميين من جهة والطلاب من جهـة أخـرى في موضوع ريادة الأعمال، وهذا يسـتلزم ضرورة دعم إنشـاء جمعية أعمال تكون حلقة وصل بين الجامعة ومؤسسات الصناعة؛ وهذا هو المصدر الدافع للجامعات الريادية في تنظيم المشروعات في السياق النظري والعملي.

وعندما نتأمل نجد أن الهدف المرجو من ذلك كله يتمثّل في أن يكون الطالب المتخرج من جامعـات تختـصّ بريادة الأعـمال لا يعمل فقط من أجل البحث عن عمـل، وإنما ليكون قادرًا عـلى الإنتاج والابتكار في صيغ العمل المختلفة وآلياته المتنوعة، وليكون قادرًا على وضع قدمه بوصفـه خطـوة أولى في عالم الريـادة والأعمال، وبوصفـه رجل أعمال متخصصًـا وذا مهارات متعـددة. علاوة على أن الجامعات تهدف أيضًـا إلى أن يكون بمقدرة الطلبة الخريجين العمل في مجالات متعددة التخصصات؛ وأن تكون نتائج الدراسات التي تُجرَى في هذه الجامعات مؤهّلة لتوفير الفائدة للمجتمع، وإعداد البيئة للأفكار المبتكرة في الصناعة.

لذلـك فإن أهم عامل في إنشـاء نظام جامعي يحقّق جوانبَ ريادة الأعمال للمشـاركين هو مقارنتـه واقعيًـا وعمليًا بالواقع الديناميكي والعملي لعالم ريـادة الأعمال، مع حقائق هذا العالم المتنوعـة والديناميكيـة. إنّ وجود درس ريادة الأعمال بشـكل رئيس في المناهج الدراسـية على مسـتوى الجامعة، ومدارسة مساقات أخرى متعددة التخصُّصات كونها داعمةً للموضوع ذي

الصلة بشكل روتيني في المناهج المذكورة، وتوظيف فرق احترافية في بنية الجامعة- كلُّ ذلك يُمكِّن المشاركين في الجامعة من إنتاج حوارات إنتاجية، ومنصات اجتماعية مستمرة. وكلّ ما ذكر آنفًا يمكن تقييمه ضمن نطاق الفرص والإمكانيات المتاحة تحت هذا العنوان.

الدراسة المتعددة التخصصات

يوفر نهج أو أسلوب التعليم متعدد التخصصات في التعليم العالي الكثير من المرونة والمزايا من حيث الأنماط والعمليات التنظيمية التي تؤثر في تقدُّم التعليم العالي. يمكن تلخيص ذلك في ثلاثة عناوين رئيسة، هي: (أ) اصطفاف فريق عمل متنوع. (ب) تطبيق مفهوم المشترك الذي يعمل عليه اثنان أو أكثر من التخصُّصات، واجتماعهما لتجميع الطرق وقاعدة المعرفة بين التخصصات. (ج) العمل بشكل تعاوني في تحديد وحل مشكلة أساسية من خلال العمل المشترك على أسس أكاديمية وغير أكاديمية عبر التخصصات.

إنّ عمل التخصصات المختلفة في ضوء مبادئ التوظيف المتنوعة المذكورة يحقّق خلق المهارات الإبداعية في العلوم. وعلى خلاف ذلك، إذا أظهر الانضباط مواقف متحفظة ومحافظة في داخلها فقد يكون ذلك عائقا أمام الفرص المبتكرة التي يمكن طرحها ضمن هذا التخصّص.

إنّ التعليم المتعدد التخصصات لا يقتصر على تعليم القليل من العلوم فحسب، أو القليل من الرياضيات، والفن أو الموسيقى فقط خلال ساعة الفصل الدراسي، إنما يمتد ليشمل تعليمات أخرى أكثر تنوعًا .

إنّ نسب التخصصات في محتوى التدريس ووضع القواعد في محتوى تعليمي بهذه الطريقة يخالف فلسفة النهج التأديبي بين التخصُّصات؛ لأن المعرفة والمهارات المكتسبة تكون هنا استنادًا إلى محتوى مخالف لأساس النهج الانضباطي، وفيها يُترَك للطلاب وظيفة توحيد حلّ المشكلات، ويُفتَرض غالبًا أن هذه العملية التوحيدية ستحدث تلقائيًا. وعند تفحّص التطبيقات في السياق متعدد التخصصات في التعليم العالي في بلدنا خاصة يُلاحَظ أن بعض الجامعات تحاول تلقيح أو تطعيم فلسفة الدراسة متعددة التخصصات لطلابها بالبرامج "الرئيسة المزدوجة" و"الفرع الجانبي". ومع ذلك فمن المعروف أنه لا تزال هناك أوجه قصور في نقطة تنوع هذه التطبيقات (السطحية) والجوانب المفتوحة للتنمية.

يُعَدّ خلقُ بيئة تنصهر فيها الأفكار وخلقُ تعليم ذي طبيعة مثمرة فاعلة وحيوية- من بين أهداف الطبيعة الجامعية الجديدة مع فهم خدمات التعليم والبحوث.

لهذا السبب من المهمّ جدًّا أن يشارك فريق العمل متعدد التخصصات بشكل نشط في سياق التعَلُّم والتعليم، والبحث والخدمة، بحيث يمكن تحسين التعليم العالي وتطويره في الاتجاه المناسب.

ونتيجة لذلك، يمكن القول: إنّ التخصصات التي يُعتقَد أنها لا تتّحد مع بعضها أو لا تتلامس مع بعضها- يمكن دمجُها في القوى العاملة الجادة مع الإنتاج الفكري، ويحصل ذلك عند توفير الظروف اللازمة والكافية لذلك. وهنا تُعَدّ هذه إحدى الطرق الرئيسة المعمول بها لتوفير ظروف العمل، وإظهارها للمشاركين في العملية التعليمية، ومن ثَمّ فإنها واحدة من الطرق السائدة لتقديم مختلف التكاملات العلمية ضمن الإمكانيات والفرص الموجودة في الجامعة، وهي إيجاد العمل الانضباطي وتطويره في داخل إمكانات الجامعة.

ويتطلب التخطيط الفعّال لهذه الحالة وتنفيذها أيضًا عملًا انضباطيًّا. على سبيل المثال يُعَدّ عمل الباحثين الذين يعملون في علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والعلوم التربوية، في عملياتهم في أثناء جمع البيانات النوعية وتحليلها وتفسيرها، وفي المشكلات المنهجية التي يواجهونها بحسب النظرة العالمية المنهجية وحلهم المشكلات من خلال المذاكرة المستمرة ونشرها في كتاب موسّع- عملًا مهمًّا و متكاملًا لهم.

والقضية الحقيقية هنا هي تكوين جميع المتطلبات والشروط التي يمكن أن تكون سببًا لاجتماع المجموعات المذكورة أعلاه من جهة، وتدعيمها بوصفها طلبًا مرغوبًا فيه من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال تأتي أنظمة الجامعة قادرة على استيعاب الكليات في مجموعة واسعة ومتنوعة من التخصصات، فجميع الأقسام بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الآثار "التربوية" (التعلُّم والتدريس). وعلى هذا النحو، عندما يقوم أعضاء هيئة التدريس من كليات مختلفة

بتنفيذ "أنشطة تعليمية" يجب عليهم بذل جهود ذهنية للإجابة عن الاحتياجات المستندة إلى البيانات للعاملين والمعلّمين من جميع الكليات، وهذا ليس فقط للمعلّمين الذين يعملون في كليات التربية، ويجب عليهم أيضا بذل جهد عقلي للإجابة عن الاحتياجات في سياق موضوع التدريب بكيفية القيام بها، والرد على هذه الأسئلة بإجابة قائمة على أساس المعطيات/ التخصصات التي تأتي جنبًا إلى جنب مع كليات الهندسة والاقتصاد والتعليم/ التربية، وكل هؤلاء يضمنون جودة التدريس على المستوى الجامعي، وانطلاقًا من هذه المعطيات يمكن لهم أيضا توحيد الأنشطة التعليمية ومشاركتها بطريقة قائمة على البيانات.

إن هذا النوع من العمل التعاوني القائم على أساس البيانات والتبادل المشترك، وما تقدمه الجامعة يؤهلهم في المحصلة النهائية حتى يكونوا قادرين على تقديم الإمكانات الفكرية وإيجاد الفرص الجدية للمشاركة.

التعاون مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين

هناك ثلاث مهامّ أساسية للتعليم العالي، هي: إنتاج المعرفة، ونقلها، وتبادلها مع المجتمع. وفي مراحل تكوين المعلومات وتطويرها ونشرها يجب أن تُنفَّذ النظم الجامعية بشفافية، وبتوازن بين الحرية والاستقلال من جهة، وبضمان الجودة والمساءلة من جهة أخرى. وضمن ضرورة وجود نظام مثل هذا النظام فإن أحد أهمّ الطرق التي يمكن من خلالها التحكم باستقلالية التعليم العالي وديناميته هو الاختيار الصحيح للمتعاونين، والتنفيذ السليم للعملية. ويمكن أن يقال: إن الجهات المعنية الداخلية والخارجية للتعليم العالي هي الجهات المتعاونة التي تعمل معًا لهذا الغرض.

في حين أنّ أصحاب المصلحة الداخليين في التعليم العالي يتكوَّنون من موظّفين أكاديميين وإداريين يعملون في الجامعة، ومن طلاب محليين ودوليين يدرسون فيها- فإن أصحاب المصلحة الخارجيين يتكونون من الذين يعملون في مختلف المجالات، ويهدفون إلى دعم التعليم العالي، مثل: أصحاب العمل، والخرّيجين، والمنظمات المهنية، ورعاة البحوث، والمتعاونين في المشروعات...إلخ. وتستخدم الآراء التي أخذت من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في أثناء عملية تحسين وتطوير التعليم العالي بوصفها ردود فعل في سياق تطوير برامج التدريب والأنشطة البحثية القائمة على الإنتاج. ووفقًا لهذه الردود الفعلية يجرَي تحديث الخطط والأنشطة المستقبلية وتطويرهما. على سبيل المثال، توصل أوزمان وساكاريا (2013) إلى استنتاج مفادُهُ أنه ينبغي إعداد أنشطة التخطيط الإستراتيجي التي تُنفَّذ في الجامعات مع الوعي بأن لها تأثيرًا لا في الجامعة فقط، بل أيضًا في جميع الأشخاص والمؤسسات والمنظمات التي يتفاعلون فيها بحسب منطق النظام. في هذا السياق، تُدعَم حقيقة أنه من المهمّ جدًّا إقامة علاقة عمل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في التعليم العالي. على سبيل المثال [10].

هناك ثلاث مهامّ أساسية للتعليم العالي هي: إنتاج المعرفة ونقلها وتبادلها مع المجتمع. وفي مراحل تكوين المعلومات وتطويرها ونشرها يجب أن تُنفَّذ النظم الجامعية بشفافية وبتوازن بين الحرية والاستقلال من جهة وبضمان الجودة والمساءلة من جهة أخرى

وعند النظر إلى بعض الأمثلة البارزة في التعليم العالي مع تعاون أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين نرى بوضوح أن المشروعات التي تُنفَّذ عن طريق تأسيس شراكة مع الصناعة مدعومة إلى حدّ كبير، ويمكن القول: إن اجتماع "لجنة التعاون الدائمة بين الجامعة والصناعة" الذي عقد في مجلس التعليم العالي في 2015 كان قيِّمًا للغاية في نقل دراسات التعليم العالي الجامعي والتعاون الصناعي إلى بعد إضافي من أجل أن تكون الصناعة قادرة على الإسهام بنشاط أكبر في هذه العملية. إن هذا الاجتماع سيحقّق استمرار المشروعات التي تُنفَّذ مع رجال الأعمال الصناعيين بطريقة منسّقة، وفي الوقت نفسه سيحدد المشكلات ذات الصلة بهذا الموضوع، ويكون سببًا لاستدامة العلاقات بين الجامعات والصناعة على أساس صحي، وفي هذا السياق، قيل إنه يهدف إلى تقديم توصيات إلى مجلس التعليم العالي ووزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا. وفي اجتماعات "اللجنة الدائمة للتعاون بين الجامعات والصناعة" أُعرِب عما يأتي في المواد الآتية:

(أ) إن البرامج المركزة على عمليات التعاون بين الجامعة والصناعة في الجامعات التي تهدف إلى إنتاج المعلومات والمؤهّلين في الدراسات العليا سوف تُقيَّم بطريقة خاصة بمستوى البكالوريوس والدراسات العليا والدكتوراه، وستُطوَّر من خلال البرامج المقترحة.

(ب) ستُقدَّم التوصيات بعد فحص الخدمات والمخرجات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

(ج) ستُفحَص الواجهات، مثل الجامعات والمعاهد، بشكل مركزي من خلال مكتب نقل التكنولوجيا، وستُطوَّر المقترحات.

(د) ستُقيَّم إسهامات هيئات التدريس في عمليات التعاون بين الجامعات والصناعة، وستُقدَّم التوصيات [11].

التقنيات المبتَكَرة

وفقًا للتقرير السنوي لعام 2017 حول العولمة، فإن أكثر من نصف سكان العالم هم من مستخدمي الإنترنت (مقابلة رقمية عام 2017 في العالم). ولكن إضافة إلى التطور السريع للإنترنت في التقرير المذكور، فإنّه يمكن سرد العناوين الأخرى على النحو الآتي:

(أ) حوالي ثلثي سكان العالم يستخدمون الهواتف الذكية بنشاط.

(ب) نسبة التسوّق على الإنترنت مرتفعة للغاية في السنوات الثلاثين الأخيرة، وهذه النسبة تشكّل أكثر من خُمسِ سكان العالم.

عنـد النظر إلى بعض الأمثلة البارزة في التعليم العالي مع تعـاون أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين نـرى بوضـوح أن المشروعات التي تُنفّذ عـن طريق تأسيس شراكـة مع الصناعة مدعومة إلى حدّ كبير

وبالنظـر إلى هـذه التفصيـلات يمكـن أن يقـال: لا بـدّ من أن يتحـوّل العـالم الحقيقي بسرعـة إلى (الرقمنة) والتقنيـات المبتكرة التي أدّت دورًا فعالًا في كل مجال من مجالات الحياة . وبهـذه الوتيرة التي يتحقق فيها الانتقال مـن العصر الصناعي إلى العصر الرقمـي تمامًا، من المهمّ جـدًّا معرفة كيفيـة اقتراب مؤسسـات التعليم العالي من هـذا التغيّر ومراقبة هـذا الوضع؛ لأن الرقمنة حقيقية في الحيـاة اليومية، ولا ينبغي أن تفاجئنـا بإحداث تحولات فعّالة في التعليم[12].

عصرنـا هـو العـصر الذي تـمّ فيـه تحديـث أو تجديد المعرفـة الموجـودة بسـبب التطور السريـع في العلـوم والتكنولوجيـا، وهـو أيضا العصر الـذي يكون فيـه التعليـم التقليدي غـير كاف، ولهـذا السـبب تُعرَّف المهـارات الجديدة بأنها التـي نطلق عليهـا مهارات القرن الحـادي والعشرين. لم تَعُـدْ الجامعات اليوم تعتمـد على نقل المعرفة الجاهـزة، ولكنها تركز على إنشـاء وتوليف المعرفة، ولديها نظام قائم على أسـاس البحث والاستقصاء المعتمد على المشروعـات الـذي يهتمّ بالتعلم عن طريق العمل أو الالتفـات إلى التعلم من خلال العيش في البيئـات الواقعيـة الافتراضيـة، وهي وحدات ديناميكيـة وتفاعلية وإبداعيـة تعتمد على وحدات المعلومات، وتُعرَّف على أنها هياكل تقدّم التعليم والتدريب على أسـاس وحدات المعلومـات الإبداعيـة. من الضروري أن تكون قادرًا على تدريـب خريجين مدربين قادرين عـلى إنتـاج التكنولوجيا بدلًا مـن الخريجين الذين يمكنهـم اسـتخدام التكنولوجيا. إضافة إلى معرفـة أهميـة التقنيـات المبتكَـرة في التعليم العالي، مـن المهم أيضًا معرفـة العوامل التي سـتخلق العَقبـات في عملية مـزج التعليم مـع التكنولوجيـا بالتعليم والتحكـم فيها. ومن بعـض هذه العقبـات: أن تكون مؤسسـات التعليم العالي غير مدركة لقدرات المؤسسـات الأخـرى المنافسـة لها ولأنـماط عملها، وأن تكون غـير كافية لتحسـين سياسـاتها التعليمية التـي تنفذهـا حاليًّا من خـلال مزجها بالتقنيـات الجديدة، وأن تبقـى متأخرة في الوصول، وفهـم التقنيات المبتكـرة وإدراكها وتطبيقها، والخدمـات الرقمية، وموثوقيـة التكنولوجيا السحابية، والشكوك حول الاستدامة، وكونها ذات قلق ونهج متشكك؛ وكون المؤسسات ناقصـة في البنيـة التحتيـة؛ وعـدم قدرة فرق الدعـم الفني في فهـم المشـكلات القائمة على التقنيـات الجديـدة، وعـدم امتـلاك المؤسسـات معرفـة كافية عن ملـف الطالـب الجديد، والسياسـات المؤسسـية الصارمة لمؤسسـات التعليم العالي[13].

على الرغم من كل هذه العقبات، فإنه من المشَجّع أن نرى أن الممارسات المبتكرة في التعليم العـالي يمكـن أن تجد لنفسـها مكانًا في نظـام التعليم العـالي في تركيا. في الفقـرات الآتية، ذُكِر أحـدث التقنيـات المطبقة حاليًّا في التعليم العالي التركي على أنهـا "دورات جماعية مفتوحة عبر الإنترنت" و"تطبيقات واقعية متزايدة" على الآتي:

الدورات الجماعية المفتوحة عبر الإنترنت (دورات ضخمة مفتوحة عبر الإنترنت) [14]

يمكن لمؤسسات التعليم العالي في يومنا هذا الوصول إلى كتل مختلفة من خلال فتح دورات تدريبية عبر الإنترنت خارج المؤسسة والتعلّم عن بعد، ويمكن جمع بيئات التعلم الإلكتروني على منصة واحدة، ويُعَدّ هذا الأمر أحدث نقطة تحول[15].

ولذلك مع زيادة الاستخدام الواسع النطاق لهذه الدروس يمكن استمرارية دمج التعليم العالي في التقنيات المبتكرة؛ لأن الدروس الجماعية عبر الإنترنت ليست فقط مجرد تسجيلات فيديو سمعية بصرية. هذه الدروس هي التي تُعرَض على الطلاب ممزوجة بمجموعة متنوعة من الصور المرئية والصوتية واللغوية ورسومات مجموعة، كتصميم دروس دورية تدريبية غنية. في الوقت نفسه، يمكن القول: إن إمكانية التفاعل بين المتعلم والمعلِّم، وإن كان عن بُعْدٍ، وتوفير شهادات لحفز المتعلمين في نهاية الدرس- من الأدلة على كيفية تداخل هذه الدروس مع الممارسات الموجودة في أساس التعليم العالي. ومن ناحية أخرى أصبح استخدامُ تطبيقات الواقع المعزَّز، التي يتم إنتاجها من خلال الأجهزة المحمولة، واسعَ الانتشار في التعليم العالي، وأصبح دمج هذه التقنيات في التعليم أسهل يومًا بعد يوم[16].

وفي إحدى الدراسات النموذجية التي تمّت في هذا السياق، مثل دراسات كوجوك، وسيباكين وجوكتاش (2015) التي كانوا يهدفون منها إلى تحديد آراءِ الطلاب الذين يدرسون في كلية الطب حول تعلّم علم التشريح "بالواقع المعزَّز المتنقل" أسفرت الدراسة التي أجريت مع أربعة وثلاثين من طلابَ كلية الطب- عن وجهة نظر إيجابية؛ أي إن آراء الطلاب بشأن التعلم باستخدام "الواقع المعزَّز المتنقل" كانت إيجابية. وفي الوقت نفسه، أكّدَ الطلاب أن التعلّم بـ"الواقع المعزَّز المتنقّل" خلَق شعورًا بالواقع، وتجسيدًا للموضوع، وزاد الاهتمامَ بالدرس، وأضافوا أيضا أنه مفيد لدراساتهم الفردية؛ بسبب توفيره بيئة تعليمية مرِنة[17].

وبصرف النظر عن هذا، يُرَى أنّ الطلاب بفضل تطبيقات الواقع المعزَّز قادرون على تطوير أنفسهم من حيث تبادل الأفكار، ووجودهم في بيئة نقاش، وتقديم ملاحظات على أعمال بعضهم بعضًا، وإبداء التعليقات عليها[18].

إن العالَم يتطور بسرعة، ويجب علينا أن لا نبقى مواكبين لهذه التطورات فقط؛ ولكن يجب علينا أن نتقدّم أمام هذه التطورات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تقع مهمّةٌ كبيرة على عاتق مؤسسات التعليم العالي في تركيا. جامعات اليوم ليست فقط مؤسسات التي تُكسِب المِهن للأفراد، بل هي علاوة على ذلك تركز بشكل أكبر على تعزيز الوعي الذاتي للشخص، ودعم قدرته على العمل معًا، وتطوير تفكيره الإبداعي والنقدي، وإكسابه المهاراتِ لحل المشكلات والكفاءات التكنولوجية، ولاسيّما في مجال الاقتصاد، إذ إن تركيا التي تمشي مع رؤية واضحة جدًّا إلى عام 2023 يجب عليها أن تحدد رؤية فعّالة ومعاصرة في قِطاع التعليم العالي. ولهذا الغرض، ينبغي تطبيق مناهج التربية والتعليم في التعليم العالي بالتفاعل بين التخصصات

المختلفة، ومنظمات القِطاع العام والخاص، وعالم الأعمال والمنظمات غير الحكومية، ملتقية في قاسم مشترك، ومتماشية مع الأهداف التعليمية، وفي هذه الوتيرة يكون تمكين تربية الأجيال القادمة لتكون متوافقة مع العصر الرقمي، وكل ذلك مهمّ وضروري جدًّا.

على الرغم من أن التكنولوجيا والواقعية الرقمية المتسارعة في طليعة أنظمة الجامعة، بوصفها "وسيلة للانسجام" لمكافحة التناقضات الفلسفية التي أوجدتها التكنولوجيا في البشرية والبحث عن طرق تنظيمها- فإن هذه هي الأماكن التي ستُكتَشَف يمكن أن تكون كذلك بفضل أنظمة الجامعة عوامل توفر الفرص للمشاركين. وللتوضيح أكثر، فإنّه بعد 150 عامًا من تمكّن الأخوين رايت من الطيران باستخدام جهاز بدائي اكتُشِفت قوانين ديناميكية الهواء، كما أن اكتشاف القطارات البخارية لم يكن مبنيًّا على قوانين ترمو ديناميكات جيمس وات، ولكن كان مبنيًّا على خصائصه الاختراعية. كما شوهد أن التكنولوجيا كانت في معظم الأوقات "طريقة ذات خصوصية للعلم"، وفي معظم الأوقات لم يكن بإمكانها الذهاب إلى ما هو أبعد من كونها محدّدًا له. كما أن غياب التكنولوجيا أيضًا هو الذي جعل إروين شرودنغر يقوم بتجربة قطة في مجال الفيزياء الكوانتية في نظام نظري أو فكري. والسؤال الذي يجب طرحه هو: هل يجب أن تكون الجامعات مجهّزة تكنولوجيًّا؛ لأنها مكان جيد للانفتاح على استخدام التقنيات ذات الصلة، وغير ذات الصلة في السوق العالمية، أم هل يجب أن تكون أمرًا لا غنى عنه في نظام الجامعة لتحقيق أقصى قدر من النشاط التعليمي والنشاط الإنتاج المعرفي؟ عند النظر في هذا السياق تبرز "ظاهرة الرقمنة الانتقائية"، ويمكن القول: إنّ "المعدات التكنولوجية الضرورية الكافية" خلقت وفرة من الإمكانيات والفرص للمشاركين في الجامعات، ولا يمكن التقليل من شأنها على الإطلاق.

النتائج والتوصيات

إنّ تركيا الآن في حالة منافسة عالمية، وتحظى بترتيب دولي في مجال التعليم العالي، ومن أجل أن تكون في مكان أفضل يجب أن تتابع معايير و"اتجاهات" التعليم العالي في جميع أنحاء العالم عن كثب، ويجب أيضا تكييف هذه الوجهات بطريقة تكون مفيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الوقت نفسه نحن بحاجة إلى جعل العمل الأكاديمي مهنة جذّابة للأجيال الجديدة من خلال تذكيرهم بأهمية المهنة في حد ذاتها، ومن ثَمّ نحن بحاجة إلى النمو المخطط، وتحقيق الجودة للتعليم العالي. وفي اتجاه هذه الاحتياجات من الضروري أن تتمّ متابعة الإمكانات والفُرَص في عولمة التعليم العالي، وتكييفها مع نظام التعليم العالي التركي بطريقة فعّالة. في هذا السياق، لجعل التعليم العالي أكثر جاذبية، ومعترفًا به دوْليًّا، وموثوقًا بجودته، وليصبح مؤسسة توفر الإمكانات والفرص لتلبية احتياجات طلابها- ينبغي تحقيق تنويع الابتكارات عن طريق إجراء تبادلات مفيدة مع المؤسسات الأخرى التي تتنافس في سوق التعليم العالي، ويجب القيام بعدة أمور، منها:

• اتباع المعايير العالمية من خلال تقديم الدعم لمناهج ريادة الأعمال المقدمة من الطلاب والموظفين الأكاديميين.

• عدم التنازل عن متطلبات أنظمة ضمان الجودة.

• أن يكون التعليم مفتوحًا للتواصل والابتكارات والعلم والتكنولوجيا.

• عقد اتفاقيات التعاونِ، واستمرار التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

• وضع الملاحظات حول القضايا المذكورة أعلاه موضع التنفيذ، والتقدم نحو أهداف التعليم العالي برؤية مفتوحة للتطورات.

الهوامش والمصادر :

1. Sobacı. M. Z. (2007). "Yönetişim kavramı ve Türkiye'de uygulanabilirliği üzerine değerlendirmeler (مفهوم الإدارة/الحكم والتقييمات حول إمكانية تطبيقه في تركيا)". Yönetim Bilimleri Dergisi. 5(1).
2. Kalfa. C.. ve Ataay. F. (2008). "Yönetişim: Devlet toplum ilişkilerinde yeni bir aşama (الإدارة: مرحلة جديدة في العلاقات بين الدولة والمجتمع)". Çukurova Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi. 17(3).
3. İşcan. Ö. F. ve Kayğın. E. (2009). "Kurumsal yönetişim sürecinin gelişimi üzerine bir araştırma (بحث عن تطوّر عملية الإدارة المؤسسية)". Atatürk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi. 13(2).
4. Süngü. H.. ve Bayrakçı. M. (2010). "Bolonya süreci sonrası yükseköğretimde akreditasyon çalışmaları (دراسات الاعتماد في التعليم العالي بعد عملية بولونيا)". Türk Eğitim Bilimleri Dergisi. 8(4). 895-912; Wilkins. S.. Balakrishnan. M. S. and Huisman. J.. 2012. "Student satisfaction and student perceptions of quality at international branch campuses in the United Arab Emirates". Journal of Higer Education Policy and Management. 32(4). 389-400..
5. Beltekin. N. & Radmard. S. (2013). "Türkiye'de lisansüstü eğitim gören uluslararası öğrencilerinin üniversiteye ilişkin görüşleri (آراء طلاب الماجستير من الأجانب حول الجامعات في تركيا. المجلة الإلكترونية للعلوم الاجتماعية)". Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi. 12(43). 250-269.
6. Giddens. A. (2000). Elimizden kaçıp giden dünya (العالم الذي يهرب ويذهب من يدنا). Çev. O. Akınhay. İstanbul: Alfa Yayınları.
7. Ger. A. M.. Ertepınar. H.. Kaplan-Sayı. A.. Tanberkan-Suna. H.. Türk. Z. ve Akdemir. Z. G. (2017). Uluslararası öğrencilerin üniversite ve ülke seçimini etkileyen faktörler (العوامل التي تؤثر في اختيار الجامعة والدولة عند الطلاب الدوليين). İstanbul: CB Basımevi.
8. Özer. M. (2017). تدويل التعليم العالي في تركيا(Journal of Higher Education & Science/Yükseköğretim ve Bilim Dergisi. 7(2).
9. Günay. D. (2011). "Türk Yükseköğretiminin Yeniden Yapılandırılması

(القضايا في سياق إعادة هيكلة Bağlamında Sorunlar. Eğilimler. İlkeler ve Öneriler-I التعليم العالي التركي: الاتجاهات والمبادئ والاقتراحات1-)". Journal of Higher Education & Science/Yükseköğretim ve Bilim Dergisi. 1(3); Weiler. H. N. (2007). The Price of Excellence: Comparative Perspectives on Competitive Higher Education. (Luncheon Address at the Universiti Teknologi Mara (UITM). Shah Allam/ .(Selangor. Malaysia. April 2. 2007

10. Özmen. H. İ.. Özmen. F.. ve Sakarya. Ş. (2013). Beş yılda ne değişti? Üniversitelerde stratejik planlama çalışmaları: Misyon ve vizyon ekseninde karşılaştırmalı bir analiz (ما تغير في خمس سنوات؟ دراسات التخطيط الإستراتيجي في الجامعات: تحليل مقارن لمحور المهمة والرؤية). 27. 8(2). Bilgi Ekonomisi ve Yönetimi Dergisi. 39-.

11. (YÖK. (2015). أول اجتماعات لِـ"لجنة التعاون الدائم بين الجامعة والصناعة). http://www.yok. .gov.tr/web/guest/anasayfa Erişim tarihi: 08.03.2018

12. Taşkıran. A. (2017). Dijital çağda yükseköğretim (التعليم العالي في العصر الرّقمي). Açık öğretim Uygulamaları ve Araştırmaları Dergisi (AUAD). 3(1). 96 .109-

13. The 2018 Digital University: Staying relevant in the digital age (2016). https:// www.pwc.co.uk/assets/pdf/the-2018-digital-university-staying-relevant-in-the- .digital-age.pdf Erişim Tarihi: 07.03.2018; akt. Taşkıran. 2017

14. .(Massive Open Online Courses (MOOC

15. .Taşkıran. 2007

16. Erbaş. Ç. ve Demirer. V. (2014). Eğitimde artırılmış gerçeklik uygulamaları Google Glass örneği. Journal of Instructional (تطبيقات زيادة الواقع في التعليم). Technologies & Teacher Education. 3(2). 8 .16-

17. .Küçük ve diğerleri. 2015

18. Davidson. C. N. & Goldberg. D. T. (2009). The future of learning institutions in a digital age. England: MIT press. https://dmlcentral.net/wpcontent/uploads/files/ Future_of_Learning.pdf Erişim tarihi: تاريخ الوصول: 07.03.2018.